

في وضع اليوسا فوق اللين قيل بكرة وقيل لا وبكرة الإجر والحشب وقيل لا باسن  
 عند حارة الأيمن ثم لعل التراب ولا يناد على التراب الذي خرج من القبر  
 وبكرة الزيادة وعن محمد بن لاس بها ويستحب حث التراب عليه ثلاثا ولا بأس من  
 الما عليه ويسمى القبر ولا يسقط عندنا خلافا للشافعي وفي الحديث سميت القبر قد يطلق  
 اصابع أو شدة في العراج قد رثته أو أكثر قليلا وبكرة تخصص القبر وتطمينه لما روي  
 انه عليه السلام فقي عن جصير القبور وان يكتب عليها وان يبنى عليها وان يوطأ في  
 منية المقبر المتأثره لا بكرة التطين وعن أبي حنيفة بكرة ان يبنى على بنامن  
 بيت اوقية او حجرة وكذا بكرة وطيه والجوارس عليه وكرة ابو يوسف الكتبت  
 ايضا نوع في التسمية والمراد به التماسي الذي يتبعه بنوع مخصوص من احكام  
 الشرع التجارية على المكلفين في الدنيا واما التسمية الحقيقية الذي وعده الله  
 التواب الضموم فليس ممن يتعلق به الاحكام المذكورة غير الاعتقاد انه  
 الذي قتل في سبيل الله ومن قتل به والله اعلم بمن قتل في سبيل الله والشهيد  
 المكمل على قول أبي حنيفة مسلم مكلف ظاهر على انه قتل ظلما فلهما لا يجب به مال  
 ولم يترك دعوى قولها بترك تولد التكليف والطهارة فهذا اتمل من قتل اهل  
 الحرب او الذي باي شيء كان وبأي سبب كان ولو قتل غيرهم اذا لم يجرى بنفس  
 القتل ما رسوا الموجب اصله كقتل الاسير مثله في دار الحرب بل عقده ابي حنيفة  
 وقتل المسلم بعدله عند الكل او يجب لعرضه كقتل الابن والصالح عن العه  
 وشبهه ذلك وخرج من قتل من الفداء وقطاع الطريق واهل العصية والقتول  
 بخلاف اوقاص لا لهم لم يبقوا اطمانا وخرج من وجب بقتل ما لم يقتل غير العبد  
 وكذا الذي وجب بقتله القسامة وخرج بقية العلم من لم يعقدوا كل سوا وجب  
 فيه القسامة او لا يجب هو الصحيح لاحتمال انه قتل بسبب القتل وخرج  
 الصبي والمجنون والجب والحائض والنفساء على قول أبي حنيفة خلافا للشافعي  
 من ارثه باتفاق ابينا والارثت ان ياكل او يشرب او يتطيب او يداوي او يوقل  
 من الحر كحيا او ثاو بجزية او حتى هو هوجي او يضي عليه وقت صلاة وهو  
 يعقل ولو اوصى بشي فان كان من امور الدين فهو ارثت اتفاقا وان كان  
 من امور الاخرة فقد لا يعدد ابي يوسف خلافا لجمهوره وقيل الخلاف فيما اذا  
 اوصى بامر الاخرة فلا يكون من ارثت اتفاقا وقيل لا خلافا بينهما لابي يوسف  
 فيما اذا اوصى بامر الدنيا وجب له ميراثه اذا اوصى بامر الاخرة والارثت  
 ان يبيع او يشترى او يتكلم بكلمة مرتبة عن محمد انه ان يبيع مكانه حيا او ما  
 وليته اما قبل ان يبيعها فلا يبيع من ثمنها بشي مما تقدم ثم تنضم الشهيد المذكور  
 ان لا يغسل بل يدفن بدمه وثنا به الذي قتل فيها الا ما ليس من جنس كلفي بالقبور

واحبسوا الحنف والمسلم وكذا الشرايين فان كان ما عليه ناقصا عن ثلث السنة  
 بزيادة عليه بان لم يكن فيه ازار ولا فاقة وان كان قد يموت ذكر ينقص عنه ويصحي  
 على الشهيد عندنا خلافا لما ذكره الشافعي والاملايين في الشرح مسلك سقرته  
 من الجناين لا بأس بالاذن في صلاة الجنازة اي اذن الوالي لغيره في الصلاة وفي  
 بعض النسخ لا بأس بل اذا كان ابي الاعلام بان يعلم بعضهم بعضا لتقضي احقة كذا  
 في الهداية وان مات المسلم قريبا كما في البس له ولي من الكفار يغسله غسل  
 التواب النجس ويلبسه في حرمة ويحفر له حفرة ببقية فيها من غير مراعات الغيبق  
 في ذلك ان دفعه الى اهل دينه جاز وان كان له ولي من الكفار فيجب المسلم  
 ان يتولى امره بل تجلي بينه وبينهم ويترج حنايته من بعده ان شاء هذا كل اذا  
 لو تكفن كفرة بالابن اذ اما لو كان له ولي ببقية من الكفار يغسله غسل  
 ولا تغتسل ولا يغتسله ابي اهل الدين الذي انفق الميراث من مال وليس له مال  
 ولا من يوجب كنفه عليه وجب كنفه على الناس بطريق الكفاية يجب في بيت  
 المال فان لم يكن او منعه ظلمنا سالوا من الناس فان قتل مما سألوا شي من مال  
 كفن اخر ان لم يعرف صاحبه بعينه وان عرف رد اليه وان لم يوجد ميت اخر  
 تصدق به بنسب الميت وهو طري كفن ثانيا من جمع المال فان كان قد قسم ما له  
 فعلى الورثة لا على الغر ما كفن رجل ميتا من مال غيره وجد الكفن في يد رجل  
 او اقرض الميت سبعه فالكفن له لان الميت لا يملكه خرج من الميت شي يعوم  
 اذ يبع في كنفه لا يغسل منه شي عندنا يجب ان تغسل المراة زوجها بالاجماع  
 ما دامت في العدة ولا يجي غسل المرن وجسه صحتا خلافا للشافعي  
 ولا ان تغسله لو انقضت عدتها بالولادة خلافا لما ذكره الشافعي وكذا لو  
 بابت منه فموتت او ابرئت قبل او بعد او قبلت انها اياه او طقت  
 بينهما والمطهرة الرجعة اغسل خلافا للشافعي وام الولد لا تغسل سديها وان كانت  
 في العدة هو الاصح وقتي واما عن ابي حنيفة فهو قول زفر وما ابو وجوه ولو غسل الميت  
 وكفن ونسل عنوا لم تغسله الا يغسل الكفن بغسل العضو ونعا والصلاة ان  
 كانا مسلمي عليه وكذا لو غلوا ذلك بعد صفة القبر وان بها التراب ولو غسل  
 لا يغسل ولا يجرح وسقط غسل واعادة الصلاة عليه الى الجنون ولو لم يلبس سبط  
 غسله وجعل على ظهره الاظفار وكذا لو لم يغسل اصلا او لم يغسل فانه لا يغسل بعد  
 اهل التراب ولو بقيت اصبع او عظم لا يغسل الكفن خلافا للشافعي ولو لم يذكر  
 قبل التاكفين غسل اتفاقا ولو دخن ثوب او درهم للغير او في ارضه لمحسوبة  
 او احدت بشعيرة يخرج وان وقع في القبر منقذ فعد بها بعد ما اهل التراب يغسل  
 والخرج ولا يجوز بشي القبر لغير ما ذكره مات فلم يجد ما فيه صبرة وصلوا عليه

والشعر